

Distr.: General
14 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سرغيفيف (أوكرانيا)

ثم: السيد الشقوري (نائب الرئيس) (المغرب)

ثم: السيد سرغيفيف (الرئيس) (أوكرانيا)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-54192 X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨٣ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/66/749 و A/67/290)

١ - السيد غونسالس (شيلي): تكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة ملتزمة بسيادة القانون، وتسلم بأهميتها للعلاقات الودية المنصفة، وللمجتمعات العادلة والمنصفة، على النحو المسلم به في الإعلان الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. والجماعة ملتزمة أيضا بإقرار سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم، وتتعهد بدعم المساواة في السيادة بين الدول، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل يتعارض مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، وتأييد حل المنازعات بالوسائل السلمية وبما يتفق ومبادئ العدالة والقانون الدولي، والحق في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام الحقوق المتكافئة للجميع، بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وأعضاء الجماعة ملتزمون أيضا بالتعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، والوفاء بحسن نية بالالتزامات المتعهد بها وفقا للميثاق.

٢ - إن احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي يقتضي الامتثال للقواعد الدولية، والتسليم بأن سيادة القانون تشمل جميع الدول والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، سواسية. وهذا يعني أيضا الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وبالمرعاة الواجبة لما يتصل بالموضوع من قرارات

الجمعية العامة. إن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي مطلوب لتعزيز سيادة القانون، ولذلك فإن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تساند الجهود المبذولة لتنشيط الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر فعالية وديمقراطية وتمثيلية وشفافية. وفي ضوء القرارات المهمة المتخذة بشأن إصلاح مؤسسات بريتون وودز من حيث هيكل الإدارة والحصص وحقوق التصويت، من أجل التعبير بشكل أفضل عن الحقائق الراهنة وإبراز صوت البلدان النامية وتعزيز مشاركتها، فإن أعضاء الجماعة يشددون على أهمية إصلاح إدارة هذه المؤسسات لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وتعزيز مسؤوليتها ومشروعيتها.

٣ - إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملتزمة بدعم وتعزيز سيادة القانون في دولها الأعضاء بتشجيع الحوار والتعاون والتضامن فيما بينها. وتسلم الجماعة بأهمية السيطرة الوطنية في أنشطة سيادة القانون، وضرورة التأكد من وجود نظام قانوني شفاف متاح للجميع، ومؤسسات وقوانين ديمقراطية راسخة، ونظم قضائية نزيهة، وآليات تعويض مناسبة لانتهاكات حقوق الإنسان، بغية توفير إطار للتنمية السياسية والاجتماعية. وتسلم الجماعة أيضا بالرابطة الضرورية بين سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٤ - إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحث الدول بقوة على الامتناع عن وضع وتطبيق تدابير انفرادية اقتصادية أو مالية أو تجارية تخالف القانون الدولي والميثاق وتحول دون التحقيق الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. إن تدعيم سيادة القانون ليس مشكلة يختص بها بعض البلدان أو المناطق، بل هو مطمح لا بد من أن تحكمه القيم والمبادئ

المؤدية إلى التنمية الشاملة والمستدامة، وبما يحقق النمو الاقتصادي ويقضي على الفقر والجوع. ويرحب وفده أيضا باعتماد إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (قرار الجمعية العامة ١/٦٧)، الذي بموجبه أرست الدول نظاما دوليا على أساس سيادة القانون.

٨ - إن مبدأ سيادة القانون مبدأ للحكم يكون فيه الأشخاص والمؤسسات متساوين أمام القانون ويحتكمون إلى قضاء مستقل. وستحتفل الكويت بالذكرى الخمسين لصدور دستورها الذي أقام نظاما ديمقراطيا يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويكفل هذا الدستور حقوق الجميع دون تمييز، ويتمتع الجميع بإقامة النقابات والجمعيات المهنية. إن صياغة الدستور بشكل سليم تؤدي إلى عملية الانتقال السياسي السلمي ومنع نشوب النزاعات. وبعد حصول الربيع العربي - الذي أكد أن الشعب هو صاحب السيادة وأنه لا سيادة تعلو فوق القانون - جعلت الدول المعنية الإصلاحات الدستورية من أهم أولوياتها. وتدعم حكومته الجهود المبذولة في الأمم المتحدة في المساعدة لوضع وبناء الدساتير.

٩ - ويتعين أن تلتزم جميع الدول الأعضاء والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي. ولا بد من حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد، وحق تقرير المصير للشعوب والمساواة في الحقوق بين الجميع دون تمييز. إن قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أبرز قضايا انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ورغم أن هذه القضية تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، فإن الأمم المتحدة لم تجد حلا لهذه المشكلة. وهذا جعل إسرائيل تتماهى في الاستيطان والتوسع، والاعتداء على الشعب الفلسطيني، وفرض الحصار على غزة دون أدنى مراعاة لحقوق الإنسان. ويدعم وفده

القواعد، ويتحقق من خلال عمليات عامة معروفة ومعترف بها تأخذ في اعتبارها المنظورات الوطنية.

٥ - وترحب الجماعة بأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وتلاحظ جهود الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون. غير أن هناك مجالا للتحسين من أجل تفادي الازدواجية وزيادة الفعالية في أنشطة سيادة القانون في المنظمة. ويتعين أن تكون هذه الأنشطة واسعة النطاق لكي يتسنى أن تؤخذ في الاعتبار التحديات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. إن سيادة القانون والتنمية مترابطتان بشكل قوي ومتعاظمتان. إن النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر لا غنى عنه للنمو الاقتصادي المطرد الشامل، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع، والإعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية - وكلها أمور تدعم بدورها سيادة القانون.

٦ - إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترحب بما تحقق من تقدم في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الإقليمي، وتشدد على أهمية الاستمرار في مناقشة وتعزيز سيادة القانون في جميع جوانبها، من أجل زيادة تدعيم الروابط بين سيادة القانون وركائز الأمم المتحدة الأساسية الثلاث: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

٧ - السيد العجمي (الكويت): قال إن وفده يهتم اهتماما بالغا بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويؤكد على ضرورة العمل والالتزام بما جاء في تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها" (A/67/290)، لضمان مجتمع دولي ينعم بالسلام والأمن الدوليين، ولكي تتحقق العدالة

١٣ - إن الحكومة تسعى دوماً إلى الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد صدقت على ما يتصل بالموضوع من المعاهدات والاتفاقيات، وأنشأت نظاماً يحمي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية. وكل المواطنين متساوون أمام القانون. وقد أدت إصلاحات القضاء وإنفاذ القوانين إلى ارتفاع مستوى ثقة الجمهور في النظام، وكفلت لجميع المواطنين الوصول إلى العدالة. وسيدعم قانون جنائي جديد مكافحة الحكومة للفساد بلا هوادة، وسيعزز حماية حقوق الإنسان. وجرى في عام ٢٠١١ سنّ تشريع جديد مهم وإطلاق برامج تتعلق بأمن المعلومات، والتعليم، والصحة، والمجتمع المدني. وتتضمن المؤسسات الجديدة أمين المظالم ومفوض حقوق الإنسان. وقد وُضعت البرامج لكفالة الحق في التنمية للجماعات القليلة المناهضة، ومنها النساء والمعوقون. وتقدم الحكومة تقارير منتظمة عن حقوق الإنسان والتزامها بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهي متأهبة للانضمام إلى الجهود الجماعية لتعزيز سيادة القانون في جميع جوانبها.

١٤ - السيد إتشيفيريا (المكسيك): قال إن من أهم سمات إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون هو اعتراف المجتمع الدولي بأهمية سيادة القانون على كلا الصعيدين الوطني والدولي لتنمية الشعوب والتعايش السلمي للأمم. ويوفر الإعلان أساساً لا غنى عنه للتدابير الواجب اتخاذها لدفع عمل المنظمة قدماً؛ ويحدد رؤية واسعة تهم معظم هيئات الأمم المتحدة.

١٥ - فعلى الصعيد الدولي يجب على الدول والمنظمات الدولية القيام بعملها وأداء وظائفها في التزام صارم بالقانون الدولي. وعلى الصعيد الوطني يجب على الدول تنفيذ التزاماتها التعاهدية داخلياً، داعمة للمبادئ الأساسية كالتساوي أمام القانون، واحترام حقوق الإنسان، والوصول المنصف إلى نظم العدالة. إن كفالة الاحترام التام لسيادة

الجهود الرامية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ويدعم أيضاً المساعي المبذولة للحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة.

١٠ - وتحمل الكويت المجتمع الدولي مسؤولية قتل المدنيين الأبرياء في سوريا، وتدعو الأمم المتحدة إلى إصدار قرارات دولية لوقف نزيف الدم، مع ضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب. ولا بد من تسوية المنازعات سلمياً دون استعمال القوة أو التهديد بها، من خلال الاحتكام إلى الآليات القضائية الدولية. وعلى المجتمع الدولي مضاعفة الجهد لتقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب السوري في الداخل والخارج.

١١ - السيدة آيتيموفا (كازاخستان): قالت إن تقرير الأمين العام المعنون "إقامة العدل: برنامج عمل لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي" (A/66/749) يهيئ أساساً وطيداً للتفكير في الأعمال الحالية والمقبلة فيما يتعلق بسيادة القانون. وقد أكد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون الموقف الذي اتخذته الدول الأعضاء بالإجماع في موضوع الالتزام الصارم بقواعد المنظمة ومبادئها في جميع جوانب وظائف الدولة. وعلى الأمم المتحدة أداء دور تنسيقي في هذا الصدد.

١٢ - إن حكومتها تتعهد بشكل راسخ بالالتزام التاماً صارماً بسيادة القانون، وتفخر بأن كازاخستان، بعد ٢٠ عاماً من حصولها على الاستقلال، تتقدم بصفقتها دولة ناجحة تتمتع بنظام ديمقراطي سياسي وقانوني، وباقتصاد مستقر، ومستوى عالٍ من الرفاهية. ويعترف دستورهما، الذي اعتمد في عام ١٩٩٥، بالحق في الحياة والحرية، ويوفر الأساس القانوني لسيادة الدولة وتنميتها المستقرة والأمنة، ولنظام حكم فعال يلتزم تماماً بسيادة القانون.

١٨ - وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الفردية، سمحت الحكومة بحركات الاحتجاج العامة، بشرط ألا تؤثر سلباً على حقوق وحريات سائر المواطنين. وكان ما تم مؤخراً من إنشاء وزارة حقوق الإنسان والحريات المدنية دليلاً على التزام الحكومة الراسخ بوضع تعزيز سيادة القانون في صميم عملها. واعترافاً من الحكومة بأن سيادة القانون تتطلب سلطة قضائية مستقلة غير فاسدة، فإنها أقرت في آذار/مارس ٢٠١٢ تقييماً لتحديد المشاكل الأساسية التي تؤثر على نظام العدالة والتوصية بحلول لها. ونفذت هذه التوصيات بدعم من الشركاء، ومنهم لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، لتوسيع نطاق إصلاح قطاع الدفاع بحيث يشمل قطاعي العدالة والشرطة.

١٩ - ويجب أيضاً أن تحكم سيادة القانون العلاقات الدولية، وبخاصة في نطاق الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى إصلاحات واسعة لتكون المنظمة أكثر عدلاً وفعالية ويتسنى لها تهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وسواها من مصادر القانون الدولي، وهو ما توخاه مؤسسوها.

٢٠ - إن الاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي هزت عدداً من البلدان مؤخراً وبثها في أنحاء العالم التلفزيون والإنترنت الساحران أدت إلى تغيير النظم، ودلت على أن الشعوب لم تعد تحت رحمة الديكتاتورية. ومن واجب المجتمع الدولي مساندة شعوب هذه البلدان في سعيها إلى الحصول على حقها في الحرية والديمقراطية والسعادة. ومع ذلك فإن المسؤولية عن الحماية - وهي المبدأ الأهم الذي يبرر التدخل في الشؤون الداخلية للدول - يجب ألا تطبق بشكل انتقائي.

٢١ - السيد حميد (باكستان): قال إن اعتماد الإعلان في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخراً يؤكد اهتمام الدول الأعضاء بسيادة القانون على الصعيدين الوطني

القانون ستعطي زخماً حيوياً للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

١٦ - إن للجمعية العامة دوراً فائق الأهمية تؤديه في تعزيز سيادة القانون في جميع جوانبها، واللجنة السادسة هي أفضل محفل لزيادة تطوير الصلات بين سيادة القانون والركائز الثلاث التي يقوم عليها عمل المنظمة: السلم والأمن الدوليان، وحقوق الإنسان، والتنمية. ومن الضروري ضم جميع الأطراف المؤثرة، ومنها المجتمع المدني ودوائر الأعمال والأوساط الأكاديمية، إلى هذا الجهد الذي ليس هو الاختصاص الحصري للحكومات. إن وفده يعرب عن دعمه التام بالقيام بالعمل الذي دعا إليه رؤساء الدول والحكومات في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى.

١٧ - السيد مامادي توري (غينيا): قال إن حكومته أعطت أولوية عليا لسيادة القانون منذ عام ٢٠١٠، وهو العام الذي شهد نهاية عقود من الديكتاتورية في بلده. ولمكافحة الإفلات من العقاب، حققت الحكومة في عمليات قتل واغتصاب مئات من المتظاهرين السلميين، التي ارتكبتها قوات الأمن التابعة للمجلس العسكري الحاكم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد دل اتهام العديد من كبار ضباط الجيش على جديّة الحكومة وقدرتها على محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم. وقد أثبتت ذلك الزيارات العديدة لغينيا التي قام بها ممثلون لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وتستهدف السلطات الجديدة أيضاً الجرائم المالية التي أتاحت لقلّة من أعلى المسؤولين مرتبة جمع ثروات بطرق غير شريفة وإفقار الغالبية العظمى من السكان. ولوقف التزيف المالي، أنشئ نظام موحد للخزانة، وأجريت مراجعات للحسابات كشفت عن الاستيلاء على بلايين الفرنكات من الأموال العامة. وسيحاكم الجناة في أقرب وقت ممكن.

ودائمة. ويمكن لمحكمة العدل الدولية تقديم فتاوى مفيدة لإرشاد مجلس الأمن والجمعية العامة في مثل هذه الحالات العصبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن اللجوء المتكرر للدول الأعضاء إلى هذه المحكمة وغيرها من الآليات القضائية الدولية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية سيعزز سيادة القانون. ويثني وفده على عمل المحاكم العديدة المختلفة التي أنشئت برعاية الأمم المتحدة لتعزيز المساواة ومكافحة الإفلات من العقاب.

٢٤ - إن المساعدة في مجال سيادة القانون يمكن أن تؤدي دورا محوريا في المجتمعات المنقسمة بعد انتهاء النزاع. ويتعين مساعدة هذه المجتمعات من خلال بناء مؤسسات وطنية، وبخاصة بناء القدرات في المجال القضائي. ومع ذلك فإن المساعدة في مجال سيادة القانون يجب ألا تقدم إلا بناء على طلب الحكومات المعنية وبالتشاور الوثيق معها، ولا بد من تشجيع السيطرة الوطنية على المبادرات الإصلاحية.

٢٥ - إن القوانين الوطنية يجب أن تكون متسقة مع الالتزامات الدولية، ولا بد للدول من احترام سيادة القانون خارج حدودها وداخلها أيضا. إن اتباع نهج موحد ومتسق في دعم سيادة القانون سيسهم بقدر كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة وفي قيام نظام دولي عادل.

٢٦ - إن دستور باكستان يكرس مبادئ الحقوق المتكافئة والمعاملة المتساوية لجميع الأشخاص بموجب القانون. ويكفل الدستور استقلال القضاء ويحمي الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها الحقوق الاقتصادية والسياسية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الفكر والتعبير والعقيدة والدين. وفي الدستور حكم خاص يتعلق بتمثيل المرأة في الوظائف التي تُشغل بالانتخاب، ويوجه الدستور الدولة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين المرأة من المشاركة في جميع مناحي الحياة، وإلى صون حقوق ومصالح الأقليات.

والدولي. إن سيادة القانون أمر لا غنى عنه لإيجاد نظام دولي يؤدي إلى السلام والازدهار والكرامة وفرص التنمية المتكافئة للجميع، وتقوم الأمم المتحدة بدور مركزي في تعزيز ذلك. إن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة شرط مسبق لقيام نظام دولي مستقر لا يمكن الحفاظ عليه إلا بدعم مبادئ العدل وسيادة القانون، وتعددية الأطراف القائمة على التعاون، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وإدارة العلاقات الدولية دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

٢٢ - ويجب على الأمم المتحدة وهيئاتها ضرب المثل في تعزيز سيادة القانون. وعلى مجلس الأمن أن يحدد وجود أي تهديد للسلام من خلال تطبيق موحد لمبادئ الميثاق، وعليه أن يكون متسقا في تنفيذ أي قرارات تتخذ في إطار الفصل السادس أو الفصل السابع. ويتعين على المجتمع الدولي ألا يكف عن المطالبة بامتنال الجميع بشكل كامل للقانون الإنساني الدولي في جميع حالات النزاع المسلح. وتؤيد حكومته الإصلاح المستمر لإجراءات لجان مجلس الأمن لضمان تنفيذ الإجراءات القانونية الواجبة في تنفيذ نظم الجزاءات. وفي هذا الصدد تقدر الحكومة عمل أمين المظالم التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

٢٣ - إن التحديات العالمية المتزايدة التعقد اقتضت التكيف في أنشطة الأمم المتحدة، وأدت إلى التوسع في المساعدات التي تقدمها في مجال سيادة القانون، ولا سيما في حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع. وكانت أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام بمثابة أداة مهمة لإرساء السلام وعودة الأوضاع الطبيعية وتعزيز سيادة القانون في حالات النزاع، وتفخر حكومته بمشاركتها في هذه الأنشطة. ومع ذلك فإن للأمم المتحدة سجلا مختلطا فيما يتعلق بتسوية المنازعات، وهناك منازعات طال أمدها تنتظر حولا عادلة

من المهم إصلاح مجلس الأمن ليكون واسع التمثيل وفعالاً وشفافاً.

٣١ - ولا غنى عن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني لحماية الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والعدل بين الجنسين، والقضاء على الفقر والجوع، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد ورد في تقرير الأمين العام (A/67/290) أن التحدي الأساسي أمام تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يكمن في ضمان تنفيذ القواعد والمعايير الدولية الراهنة. ويؤكد وفده الحاجة إلى تنفيذ صادق وفعال من جانب الدول للأطر القانونية الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب وحرمان الإرهابيين في أي منطقة من العالم من ملاذ آمن.

٣٢ - ومن المهم تعزيز قدرات الدول، وبخاصة الدول النامية والأقل نمواً، على الاضطلاع بأنشطة سيادة القانون والوفاء بالتزاماتها. على أن جميع المساعدات في مجال سيادة القانون يجب أن تكون متفقة مع الأولويات الوطنية للدولة المستفيدة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمواضيع الفرعية المقترح أن تنظر فيها اللجنة السادسة مستقبلاً، قال إن وفده يفضل أن يناقش عدد محدود من المواضيع في كل دورة، حتى يتاح الوقت الكافي للنظر فيها على النحو المناسب.

٣٤ - السيد إيراسوريس (شيلي): قال إن من أضحك التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين تعزيز النظام القانوني الدولي وسيادة القانون، وهو ما لا غنى عنه للتعايش السلمي للشعوب، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. إن احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي ضروري للسلام والاستقرار؛ ويقتضي قبول الدول للقانون الدولي، بما في ذلك التقيّد بالتزاماتها بموجب

٢٧ - السيد أوتسوكا (اليابان): قال إن وفده يرحب بإعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون، ويلتزم بالمشاركة النشطة في مناقشات المتابعة. إن سيادة القانون تقوم بدور محوري في صون السلم والأمن الدوليين. يمنع المنازعات الدولية ونزع فتيلها، والتشجيع على تسويتها بالوسائل السلمية. وتولي حكومته اهتماماً بالغاً لدور المحاكم الدولية بأنواعها في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وقدمت لها تبرعات مالية كبيرة، علاوة على توفير قضاة لها. وقد قبلت اليابان الولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية في عام ١٩٥٨، وتدعو جميع الدول إلى أن تحذو حذوها في ذلك إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وأيضاً إلى الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢٨ - وقد قامت لجنة القانون الدولي بدور مهم في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، بتوفيرها الأساس اللازم للاتفاقيات العالمية التي من قبيل اتفاقية العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وقانون المعاهدات. وقد ساعدت المكتبة السمعية والبصرية للقانون الدولي على المضي قدماً في تدريس القانون الدولي ونشره. وكان أيضاً للأطر الإقليمية، كالمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، إسهام بالغ الأهمية في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي.

٢٩ - إن التعاون الدولي، ولا سيما تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، مهم لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني. ولا غنى عن إقامة نظم قانونية وموارد بشرية في كل دولة. وتوفر حكومته الدعم لهذا الغرض وستواصل ذلك.

٣٠ - السيد ياداف (الهند): رحب بإعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيد الوطني والدولي، وأبرز العديد من أحكامه، قائلاً إن وفده يرى أن

٣٧ - وفي إطار الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون، تعهدت شيلي بسنّ تشريع وطني بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وأعلنت تعهدا مشتركا مع عدة بلدان أخرى بتعزيز الحقيقة، والعدل، والإنصاف، وضمان عدم التكرار، ودعم عمل المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان الذي يعالج هذه المسائل. إن الإعلان الذي اعتمده الدول الأعضاء في الاجتماع الرفيع المستوى يؤكد المبادئ الأساسية لسيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة؛ غير أنه إعلان ذو طابع سياسي. ويرى وفده أن الإعلان كان يجب أن يكون عملي المنحي بقدر أكبر، وأن ينشئ آلية للمتابعة، كالفرق العامل الذي اقترحه الميسرون المشاركون، مما كان يمكن أن يفضي إلى مناقشات مثمرة وإلى تدابير ملموسة تتخذها الدول بشأن سيادة القانون. والاجتماع الرفيع المستوى ليس غاية في حد ذاته، بل بداية لعملية تعزيز لسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني. ويجب أن تكون مناقشات اللجنة المقبلة لهذا الموضوع موجهة صوب بلوغ أهداف محددة.

٣٨ - تولى السيد الشقوري (المغرب)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٩ - السيد سينغ (ماليزيا): قال إن الاهتمام الجارف الذي أبداه العديد من رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون دليل على اهتمام الدول بهذا الموضوع. وكان الاجتماع الرفيع المستوى أول خطوة صوب مزيد من احترام القانون الدولي والالتزام به. ونظرا إلى هذا الموضوع، يجب إجراء مناقشات مستقبلا لسيادة القانون في اللجنة السادسة، وأن تعكس هذه المناقشات اهتمامات الدول الأعضاء ومجالات تركيزها.

٤٠ - إن أساس سيادة القانون في ماليزيا هو الدستور الاتحادي. ويجري بصفة دورية تعديل الدستور وغيره من

المعاهدات الدولية، ولا سيما المعاهدات التي ترسم الحدود الوطنية التي يجب أن تظل مستقرة. إن القبول العالمي للمعاهدات الدولية المتعددة الأطراف التي تحكم المسائل التي تهم المجتمع الدولي قاطبة يجب أن يكون هدفا لأعضاء الأمم المتحدة. وعلى الجمعية العامة أن تشجع الدول على توقيع هذه المعاهدات أو التصديق عليها أو الانضمام إليها.

٣٥ - إن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يعني أيضا استخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الواردة في الميثاق، مع مراعاة مبدأ الاختيار الحر لهذه الوسائل. وتؤدي محكمة العدل الدولية دورا أساسيا في هذا الشأن، باعتبارها هيئة قضائية وأيضا هيئة استشارية. ويقدر وفده أيضا أعمال المحاكم الخاصة، والمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، والمحاكم الجنائية المخصصة، والمحكمة الجنائية الدولية. وكان إنشاء هذه المحكمة علامة بارزة في الكفاح من أجل إنهاء الإفلات من العقاب، وعبر بوضوح عن التزام الدول الأطراف في نظامها الأساسي بالعمل على تحقيق هذه الغاية.

٣٦ - ولا يمكن تطبيق القانون الدولي على نحو سليم إلا إذا نفذت سيادة القانون على نحو سليم على الصعيد الوطني. فالمستويان مرتبطان ارتباطا جوهريا. وسيادة القانون على الصعيد الوطني شرط مسبق للسلام المحلي، وفي نفس الوقت هي الأساس الذي يبنى عليه السلام الدولي. والأساس الذي تقوم عليه سيادة القانون على الصعيد الوطني هو بدوره الديمقراطية التمثيلية وإنشاء مؤسسات وطنية تعمل بفعالية. ولا غنى أيضا عن نظام قضائي مستقل، والكل، بصرف النظر عن الرتبة أو المركز، يجب إخضاعهم للمساءلة عن أعمالهم ومعاملتهم معاملة متساوية بموجب القانون. وعلى الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، مواصلة تشجيع التفكير في تعزيز احترام سيادة القانون على الصعيد الوطني، وتوفير ما يلزم لذلك من الظروف والوسائل والآليات. وعلى الدول أيضا العمل معا تحقيقا لهذا الغرض.

والوفاق. ويجب على الصعيد الدولي أيضا خدمة مصالح الجميع.

٤٣ - ويجب أيضا تفادي المعايير المزدوجة والانتقائية في المجالات الأخرى، كحملة إنهاء الإفلات من العقاب. ويجب عدم التغاضي عن الفظائع التي تحدث في إحدى الدول مع إدانة غيرها. وقد اعتمدت الدول الأعضاء في الاجتماع الرفيع المستوى إعلانا رسميا يشدد على وجوب شمول سيادة القانون لجميع الدول سواسية. ولذلك يتعين على هذه الدول أن تراعي القانون وتطبقه بشكل متسق. إن المعايير المزدوجة والانتقائية تقوض المصدقية ولا تشجع على احترام سيادة القانون.

٤٤ - استأنف السيد سرغيف (أوكرانيا) رئاسة الجلسة.

٤٥ - السيد الشقوري (المغرب): قال إن الالتزام بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي ليس فقط من أجل استتباب السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا من أجل تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي. إن التنفيذ الفعلي على المستوى الوطني للالتزامات القانونية الدولية التي قبلتها الدول بإرادتها السيادية ذو أهمية حاسمة لمواصلة التقدم نحو مجتمع دولي مؤسس على سيادة القانون. وكان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون مناسبة لتجديد التزام الدول الأعضاء بمواصلة تعزيز سيادة القانون على جميع المستويات، وتقييم أنشطة الأمم المتحدة في هذا الموضوع، واستعراض التجارب الوطنية، وبلورة توافق آراء حول إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بسيادة القانون.

٤٦ - وتؤكد حكومته التزامها بإرساء نظام دولي متعدد الأطراف يركز على مبادئ سيادة القانون واحترام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ومنها احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

قوانين البلد لتعكس التطور الداخلي وتطلعات الشعب إلى الديمقراطية والمساواة والعدل. وتلغى القوانين عندما تعتبر عتيقة أو غير محققة لأفضل مصالح الشعب. ومثال ذلك أن قانون الأمن الداخلي أُصلح، وقامت الحكومة مؤخرا بإلغاء مجموعة من قوانين الطوارئ وبند في قانون الشرطة لعام ١٩٦٧. ويسمح قانون التجمع السلمي لعام ٢٠١٢ بحرية التجمع السلمي مع تحمل المسؤولية.

٤١ - ومن المهم بلا جدال دعم سيادة القانون على الصعيد الوطني لتعزيز احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي، ولكن في هذا الأمر قولان. إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية دعم سيادة القانون على النحو الوارد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وعلى الأمم المتحدة ضرب المثل للدول الأعضاء، باعتبارها المنظمة الدولية الرئيسية لإنفاذ القانون الدولي وتعزيز الأمن، والتنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحقوق الإنسان. ويشعر وفده بقلق بالغ لعدم حدوث تقدم في تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، الذي لا يعكس تشكيله وإجراءاته الحقائق الراهنة. والمؤكد أن استخدام حق النقض، الذي يسمح لدولة وحيدة بالإطاحة برغبات الأغلبية، يتعارض مع مبدأ سيادة القانون.

٤٢ - وأشار إلى ردود الفعل العنيفة التي حدثت مؤخرا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فأكد أن حرية التعبير يجب أن تمارس بمسؤولية وحرص واحترام للآخرين، مما يتفق والمادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. على أنه لا يتعين تطبيق المادة ٢٩ بشكل انتقائي، ويجب ألا تكون حرية التعبير ذريعة للفشل في ممارسة الرقابة الذاتية. وعلى الرغم من وجود مجتمع متعدد الثقافات والأعراق في ماليزيا يمكن بسهولة أن يقع فيه الفهم الخاطئ والتعرض، فإن الأفراد أحرار في التعبير عن آرائهم، ويتعين على الحكومة النظر في أفضل مصالح الأغلبية وجميع فئات المجتمع، حتى يتسنى للماليزيين مواصلة التمتع بقدر نسبي من السلام والأمن

الأمين العام في تقريره (A/67/290، الفقرة ٧٠). وينبغي تعزيز مناخ الثقة وروح التوافق التي ميزت دائما نقاش اللجنة حول هذا الموضوع.

٥٠ - السيدة زروق بوميزة (تونس): قالت إن حكومتها تؤيد النهج التشاركي فيما يتعلق بسيادة القانون الذي يتناسق مع أولويات الدول وطموحات الشعوب في البلدان التي تمر بمراحل انتقال. وحكومتها مستعدة للتعاون مع الأجهزة الدولية في تعزيز سيادة القانون على أساس الشفافية والحوار البناء، لتعزيز قدرتها على التصدي لأي انتهاكات والقطع نهائيا مع ممارسات النظام البائد. ويؤيد وفدها النظر في الموضوع الفرعي "تعزيز الآليات القضائية الدولية، بما يشمل تنفيذ قراراتها النهائية والملزمة"، على نحو ما اقترحه الأمين العام في تقريره (A/67/290، الفقرة ٧٠). ولهذه الآليات دور هام في كفالة الامتثال للقانون الدولي.

٥١ - إن حكومة تونس ملتزمة بضمان تناغم إصلاحاتها التشريعية مع القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بتعزيز سيادة القانون، على نحو ما أكدته في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون، وانضمامها لعدد هام من المواثيق الدولية. وتلتزم تونس بدسترة المساواة بين المرأة والرجل وبناء مؤسساتها الديمقراطية في سياق دولة مدنية تضمن الحرية والمساواة والتنمية، وتماشى مع التزام الدول الأعضاء جميعا في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بالنهوض باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها.

٥٢ - وأخيرا يؤيد وفدها استحداث محكمة دستورية دولية يكون من صلاحيتها إصدار حكم للطعن في دساتير أو قوانين مخالفة للقانون الدولي، وأيضا الحكم بانعدام شرعية الانتخابات المزيفة.

٥٣ - السيدة نيومنيشام (تايلند): قالت إن حكومتها ترحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام

وينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور رائد في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي ودعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق هذا الهدف على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد يدعم وفده أعمال الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون. وعلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة خلق المزيد من الفرص للدخول في حوار مع الدول لتحقيق فهم أكثر عمقا لخصوصياتها السياسية والاقتصادية وفهم أفضل لأولوياتها. وعلى المنظمة أيضا ضمان المشاركة الفعلية لهذه الدول في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني.

٤٧ - إن مشاركة المواطنين عنصر أساسي لتحقيق مجتمع قائم على سيادة القانون. وقد نجحت حكومته في خلق سياق موات للديمقراطية تشاركية؛ وتشكل مبادرات المواطنين والمنتخبين المحليين وفعاليات المجتمع المدني أحد العوامل الأساسية لانطلاق إصلاحات كبرى في المغرب.

٤٨ - وقد اعتمد المغرب دستورا جديدا أكد التزام الشعب الذي لا رجعة فيه بإقامة دولة ديمقراطية يسودها القانون. ويرسخ الدستور الفصل بين السلطات وتوازنها، وينص على قواعد الحوكمة الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والجهوي والوطني. وقد اعتمدت مدونة تنهض بدور المرأة في المجتمع، وأطلقت مبادرة وطنية للتنمية البشرية، وأنشئت هيئة للإنصاف والمصالحة لمعالجة الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٤٩ - ويتطلع وفده لمواصلة المشاورات في إطار اللجنة السادسة من أجل تعزيز الدينامية التي انبثقت عن الاجتماع الرفيع المستوى، والفهم المشترك للوسائل الكفيلة بضمان متابعة إعلان هذا الاجتماع. وكخطوة أولية من المهم التوافق حول جملة من المواضيع من ضمن المقترحات التي تقدم بها

لمواصلة الجهود لتفعيل سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، مع مراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. غير أن وفده، مثل العديد من الوفود، لديه تحفظات على الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى. ويود السودان أن يشدد على عدم تسييس العدالة وتسخير المؤسسات الدولية لخدمة الأجندات الخاصة. ويود وفده أيضا أن يؤكد على أهمية النقاش والحوار القانوني داخل اللجنة السادسة، وعلى ضرورة مواصلة الجهود لتفعيل سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٨ - وفي ضوء التطورات السياسية الأخيرة، وبخاصة انفصال دولة جنوب السودان، تعمل جهات الاختصاص على الصعيد الوطني، بالتشاور مع كافة قطاعات المجتمع، على صياغة دستور دائم. وسيؤكد الدستور الجديد قيم العدالة، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وحماية واحترام حقوق الإنسان، مع نقل المواثيق الدولية إلى منظومة القوانين الوطنية. وقد صدق السودان على معظم الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومحاربة الفساد والإرهاب، والأسلحة والحد من الانتشار، وغير ذلك، وجعل الغالب الأعظم من هذه الاتفاقيات جزءا من قانونه الوطني.

٥٩ - إن السودان يؤمن بأهمية احترام القانون الدولي. غير أنه يؤكد إيمانه بحق الدول وسيادتها في تحقيق العدالة. كما يؤمن السودان بأهمية تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ويثمن دور محكمة العدل الدولية ويدعو إلى تعزيزه ودعمه. وينادي السودان بأهمية التعاون الدولي المبني على احترام السيادة الوطنية والقانون الدولي. وعلى الدول الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية ضد أخرى، مما يعد انتهاكا لمبادئ القانون الدولي. إن إصلاح المؤسسات الدولية في إطار الأمم المتحدة يجب أن يعزز مبدأ قانونية وديمقراطية وشفافية اتخاذ القرارات وإقرار تساوي الدول. ومن الضروري

(A/67/290 و A/67/749)، وستدرجها في ممارسات تايلند وبرامجها الوطنية. وفي عام ٢٠١١ أنشأت الحكومة لجنة وطنية مستقلة لضمان أن جميع أجهزة الدولة تؤدي واجباتها وفقا لسيادة القانون، تعزيزا للمساءلة.

٥٤ - ويرحب وفدها بإعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي ستبني عليه تدابير المجتمع الدولي لتعزيز وتدعيم سيادة القانون. وفي أثناء الاجتماع الرفيع المستوى، أكدت تايلند التزامها الراسخ بسيادة القانون وامتثالها لجميع المعاهدات التي هي طرف فيها. وكانت قد تعهدت بتوقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات وإيداع صك تصديقها عليه، وقد وفّت بهذا التعهد بالفعل.

٥٥ - ويود وفدها التشديد على أهمية تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واتباع نهج قائم على الحقوق في نظام العدالة الجنائية تعزيزا للمساواة أمام القانون، التي هي مفهوم أساسي لسيادة القانون. إن عملية تحقيقات الشرطة، من مقابلة الشهود إلى المقاضاة في الدعاوى، يسيطر عليها الذكور، مما يعرض المرأة كثيرا للتمييز خفي أو مكشوف. وتايلند متأهبة أيضا لتقاسم خبرتها في تنفيذ قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

٥٦ - إن دعم سيادة القانون يتطلب جهودا مستمرة من جانب جميع الأطراف المؤثرة في المجتمع. وستواصل حكومتها العمل على ضمان تجذّر سيادة القانون بقوة على الصعيد الوطني، وستتعاون مع المجتمع الدولي في تعزيز سيادة القانون على الصعيد العالمي، تحت الإشراف العام للأمم المتحدة.

٥٧ - السيد حسن علي حسن علي (السودان): قال إن وفده يرحب بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى، ويدعو

فيما يتعلق بمحاكمات جرائم الحرب المحلية، مع سائر البلدان والأطراف المؤثرة الدولية.

٦٣ - إن العدالة الانتقالية عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وإقرار السلم والأمن. وتؤكد حكومتها أن تعاونها الناجح مع المحكمة حولها حقاً معنويًا في التمسك بالتحقيق الفعال في مزاعم استئصال الأعضاء الواردة في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لمقرر لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. ولا بد من إجراء هذه التحقيقات بشكل مهني ونزيه وفعال، إقراراً للحقيقة وإحالة لمرتكبيها إلى العدالة.

٦٤ - إن الحكومة الصربية ما زالت ملتزمة بإزاء المحكمة الجنائية الدولية. وقد أصبحت هذه المحكمة مؤسسة يعتد بها لمحكمة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية، ونظام روما الأساسي مثال رائع للتفاعل بين الجهود الدولية والوطنية في مجال سيادة القانون. ومع ذلك فإن الكفاح من أجل إقامة نظام قوي وفعال للعدالة الجنائية الدولية لم ينجح. وستمثل المرحلة الثانية من وضع النظام في العثور على أنسب آلية تتيح للنظم القضائية الوطنية الاضطلاع بالمهام التي يفرضها مبدأ التكامل. وقالت إنه يسعدها في هذا الشأن أن تعلن أن حكومتها وقّعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ اتفاقاً يستهدف تنفيذ أي عقوبات جنائية تقضي بها المحكمة.

٦٥ - إن وفدها يثني على الأمين العام لدوره القيادي في دفع مسألة سيادة القانون قدماً، وأكدت دعم حكومتها لأنشطة الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون.

٦٦ - السيد كاسيموف (قيرغيزستان): قال إن وفده يرحب بالالتزام بسيادة القانون الذي أكده مجدداً رؤساء الوفود في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون. إن التزام المواطنين وكذلك الحكومات

إصلاح مجلس الأمن بصفة خاصة لجعل إجراءات اتخاذ القرار فيه أكثر ديمقراطية، وأن ينأى بعض أعضائه عن المناهج السالبة التي تزيد من تعميق التزاعلات وأن يعززوا المناهج الموضوعية التي تضع حداً نهائياً للتزاعلات.

٦٠ - ومن المأمول أن تكون مناقشات سيادة القانون دعوة لنصرة المظلومين من القابعين تحت جيوش الاحتلال، وعلى وجه الخصوص في فلسطين، وتعزيز المساواة بين الجميع أمام القانون.

٦١ - السيدة لاليتش سمايفتش (صربيا): قالت إن وفدها يقدر تقرير الأمين العام (A/67/290)، وإن كان في الفقرة ٣٢ يشير إلى مقاطعة كوسوفو الصربية كما لو كانت دولة، في تناقض مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد سلمت الدول الأعضاء، في مناقشتها في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون وفي اعتمادها للإعلان، بضرورة التقيد العالمي بسيادة القانون، وتؤكد حكومتها التزامها الراسخ بنظام دولي يقوم على القانون الدولي، وهذا ما هو موجود في صميم مبادئ الأمم المتحدة وأنشطتها. إن سيادة القانون شرط ضروري للسلم المستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أي مجتمع، ولصون السلام والأمن على الصعيد الدولي.

٦٢ - إن ضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب لا غنى عنهما لسيادة القانون. وقالت في هذا الصدد إنها تود أن تؤكد أن أهداف حكومتها وأهداف المحكمة الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة متماثلة وممكن تحقيقها. وقد ساعدت حكومة صربيا، من خلال جهودها والنتائج المتحققة، على تدعيم العدالة الدولية، وإعادة الحالة إلى طبيعتها، وتحسين العلاقات بين دول البلقان. كما ساهمت أيضاً بقدر كبير في تدعيم الثقة بعمل المؤسسات الوطنية والدولية، وهي على استعداد لتقاسم خبراتها، ولا سيما

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بتدعيم النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم.

٦٩ - إن على الأمم المتحدة أن تتصدر تقديم مساعدات فعالة في مجال سيادة القانون إلى الدول الأعضاء، وأن تركز على المجالات التي تراها الدول نفسها ذات أولوية. ويدعو وفده البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، تدعيميا للمؤسسات العاملة على تعزيز سيادة القانون.

٧٠ - السيد دلغادو سانتشيس (كوبا): قال إن تحقيق السيادة الحقيقية للقانون، التي تساعد على تغيير النظام الدولي المحف، يجب أن يبدأ بإصلاح الأمم المتحدة، وتحويلها إلى نموذج للشفافية والديمقراطية، ومساهمة المجتمع الدولي بأسره في حل المشاكل العالمية الملحة. ومن الضروري، في إطار هذا الإصلاح، تدعيم دور الجمعية العامة، التي هي الهيئة الوحيدة التي لها عضوية عالمية، والتي تتحمل مسؤولية حصرية عن تطوير وتدوين القانون الدولي. إن السيادة الحقيقية للقانون تتطلب أيضا إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات الاقتصادية والنقدية والمالية الدولية. وهناك أيضا حاجة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن حتى يصبح هيئة جامعة وشفافة وديمقراطية تعكس المصالح الحقيقية للمجتمع الدولي. والمؤسف أن الفقرة ٣٥ من إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون لم تعكس بالشكل المناسب ما المطلوب عمله في هذا الشأن.

٧١ - إن لوفده أيضا تحفظات على الفقرة ٢٨. فمن المهين للمجتمع الدولي أن يتحدث عن المساهمة الإيجابية لمجلس الأمن في مجال سيادة القانون. فالجلاس وأعضاؤه الدائمون، الذين هم أيضا أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ينتهكون علنا القانون الدولي وقرارات المجلس ذاته،

بالقوانين والاتفاقات أمر لازم للنمو الاقتصادي ورفاهة الشعوب. وقد برهنت حكومته على التزامها بسيادة القانون على الصعيد الدولي بانضمامها إلى المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، ووثيقة هلسنكي النهائية.

٦٧ - وأجرت الحكومة، على الصعيد الوطني، إصلاحات شاملة لتحسين نظم المحاكم وإنفاذ القوانين والسجون؛ وضمان المساواة بين الجنسين؛ وتعزيز دور الشباب؛ وحماية حقوق الأطفال والفقراء. وكانت الحكومة في ذلك واعية للمبادئ المهمة لسيادة القانون، كالمساواة أمام القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، واستقلال القضاء، والحق في محاكمة عادلة. وترى حكومته أن المواطنين العاديين بحاجة إلى فهم دورهم في تنفيذ السياسات والمشاكل التي تعالجها هذه السياسات. وتحقيقا لذلك وإعمالا للقانون، طُرح للمناقشة في محافل عامة عديدة تشريع جديد يؤثر مباشرة على نشاط تنظيم المشاريع وعلى مصالح المواطنين الأفراد والأشخاص الاعتباريين.

٦٨ - وتدعم حكومته عمل محكمة العدل الدولية التي هي آلية أساسية لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. وتساهم هذه المحكمة أيضا، هي وبعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق، في تعزيز سيادة القانون. وتقدر حكومته أيضا إسهام برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وتساند جهود الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. إن أعمال لجنة القانون الدولي في التطوير التدريجي للقانون الدولي والمعايير الدولية وتدوينها تنسم أيضا بأهمية قصوى لسيادة القانون. وتشارك حكومته في أعمال مجلس حقوق الإنسان، الذي يقوم بدور هام في دعم سيادة القانون من خلال آليته للإجراءات الخاصة، وكذلك في أعمال

٧٤ - وفي أثناء المفاوضات بشأن الاجتماع الرفيع المستوى، بذلت الأمانة العامة وبعض الدول الأعضاء جهوداً متضافرة لفرض رؤيتها لسيادة القانون وإنشاء آلية رصد خارج اللجنة السادسة. إن حكومته ترفض أي محاولة لتسييس هذه المسألة. إن المناقشات المقبلة بشأن هذا الموضوع يجب أن تجرى في نطاق اللجنة السادسة التي تمثل فيها جميع الدول، وأن توجهها المواضيع الفرعية المقترحة في تقرير الأمين العام (A/67/290).

٧٥ - إن السيادة الحقيقية للقانون تتطلب رفضاً لا لبس فيه لأي عمل أو محاولة من جانب واحد لفرض قوانين تتجاوز الحدود الإقليمية أو الولاية القضائية للمحاكم الوطنية أو الدولية. إن حكومته تدين وتطلب الإلغاء الفوري للقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي بموجبها فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً اقتصادياً ومالياً وتجارياً على كوبا لما يزيد على ٥٠ عاماً، وتحث حكومة هذا البلد على الامتثال دون تأخير لأحكام الفقرة ٩ من إعلان الاجتماع الرفيع المستوى ولما لا حصر له من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذه المسألة.

٧٦ - السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن اللجنة السادسة تشكل محفلاً مفيداً للدول الأعضاء تتبادل فيه الآراء بشأن سيادة القانون، وعلى اللجنة الاستمرار في مناقشة هذا الموضوع للوصول إلى تفاهم مشترك. ولا غنى عن سيادة القانون للديمقراطية والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن سيادة القانون، على الصعيد الوطني، هي جوهر العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. إن مبادئ المساواة أمام القانون والمساءلة والفصل بين السلطات مكرسة في دستور تنزانيا. وسيادة القانون، على الصعيد الدولي، هي عماد تعزيز السلم والأمن الدوليين والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. إن الأمم المتحدة تقوم بدور محوري في تعزيز سيادة القانون، وفي تحسين وتدعيم القدرة الوطنية في

سعيها إلى فرض جدول أعمالهم السياسي وهيمنتهم العسكرية على البلدان النامية. وكانت الغالبية العظمى من البلدان تود أن يتضمن الإعلان دعوة واضحة لمجلس الأمن وأعضائه إلى مراعاة القانون الدولي في تصرفاتهم، غير أنه تم بطريقة غير ديمقراطية فرض صياغة المادة ٢٨ التي تعكس المصالح الضيقة لأقلية صغيرة.

٧٢ - وقد ورد في الفقرتين ١ و ٣ من إعلان الاجتماع الرفيع المستوى أن المساواة في السيادة، والوفاء بحسن نية بالالتزامات، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الانتقائية يجب أن تكون هي المبادئ الأساسية التي تحكم تصرفات الدول والجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون. وفي أثناء المفاوضات بشأن الاجتماع الرفيع المستوى، حاول بعض البلدان المتقدمة استغلال هذه المسألة في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع أن هذه البلدان ذاتها كانت تفشل دوماً في الوفاء بالتزاماتها المالية فيما يتعلق بالتنمية، وكانت ترفض الموافقة على إطار قانوني دولي ينقذ البشرية من تغير المناخ الذي تتحمل الاقتصادات المتقدمة المسؤولية الأساسية عنه.

٧٣ - وتدين حكومته أي محاولة للإطاحة بالسلطات الوطنية أو استبدالها، أو إذكاء الخلافات الداخلية لفرض مخططات خارجية. وتذكر الفقرة ١١ من الإعلان أهمية السيطرة الوطنية على جميع الأنشطة التي تعزز سيادة القانون على الصعيد الوطني. وهذه الأنشطة يجب أن تحترم المؤسسات القانونية للدول المعنية، وأن تعترف بالحقوق السيادية للشعوب في إنشاء مؤسسات قانونية ديمقراطية توائم مصالحها الثقافية والاجتماعية والسياسية.

أنشطة سيادة القانون. ويمكن أيضا للأطر الإقليمية كرابطة أمم جنوب شرق آسيا القيام بدور مهم في تعزيز سيادة القانون.

٨٠ - وعلى الصعيد الدولي تركز سيادة القانون على المبادئ الدولية المتفق عليها عموما والمكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي هي عماد رئيسي للقانون الدولي الحديث. ولا يمكن للدول الأعضاء تحقيق السلام أو الأمن أو التنمية الاقتصادية ما لم تتقيد بمبادئ الميثاق. ولا يزال العالم يشهد العديد من الأخطار والتوترات التي يتعين معالجتها على أساس سيادة القانون. إن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي الراهن والاستعانة بآليات مثل المحاكم الدولية بأنواعها يمكن أن تكون لهما نتائج مثمرة ومحايدة. ومثال ذلك ما تم مؤخرا من تسوية نزاع على الحدود البحرية بين ميانمار وبنغلاديش، جرت تسويته بالوسائل السلمية وبدون تحيز، من خلال المحكمة الدولية لقانون البحار.

٨١ - وتعطي حكومته أولوية عالية لسيادة القانون وللسلام والاستقرار في عملية الإصلاح الجارية على الصعيد الوطني. وأنشئت مؤخرا لجنة برلمانية معنية بسيادة القانون والاستقرار برئاسة أونغ سان سو كيمي الحاصلة على جائزة نوبل، وتتواصل الإصلاحات في القطاع القانوني، ومنها سنّ قوانين جديدة ومراجعة القوانين القديمة، دعما لسيادة القانون. ويجيز التشريع الجديد أنشطة نقابات العمال، ويكفل حرية الاجتماع والتظاهر السلمي. وقد ألغيت الرقابة على وسائل الإعلام. وتعني الحكومة ضرورة أن تتواءم القوانين الوطنية مع القانون الدولي والصكوك الدولية، ولكن يعوقها في ذلك نقص القدرات البشرية والخبرات القانونية. وسيكون بناء القدرات والمساعدة التقنية في هذا المجال محل تقدير.

مجال سيادة القانون. وفي هذا الصدد يثني وفده على عمل وحدة سيادة القانون.

٧٧ - إن حكومته ملتزمة بكفالة احترام سيادة القانون على جميع الصُعد وبالامتنال لالتزاماتها الدولية، بما فيها العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف التي هي طرف فيها. وتهتم الحكومة اهتماما بالغاً بمسؤولية الدول عن وضع حد للإفلات من العقاب بمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع. وهي في هذا الصدد تدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية، وتثني على مساهمة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين الأخرين في وضع حد للإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون، وإضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان.

٧٨ - إن إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون أكد من جديد أهمية الحوار السياسي والتعاون بين الدول، وشدد على أن سيادة القانون تشمل جميع الدول سواسية. ويود وفده التأكيد على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وإذا كان لسيادة القانون أن تعزز على الصعيد الدولي، فإن الهياكل الإدارية للمنظمة يجب أن تخدم جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

٧٩ - السيد هتوت (ميانمار): رحب ببرنامج العمل لتعزيز سيادة القانون الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (A/66/749)، قائلاً إن من الأمور المشجعة تطوُّع عدد كبير من الدول الأعضاء بتقديم تعهدات تؤكد رغبتها في تعزيز آليات سيادة القانون. إن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون تعين الدول الأعضاء التي تسعى إلى إصلاح نظم العدالة لديها. ويرحب وفده بإنشاء الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، ويأمل أن تواصل وحدة سيادة القانون أداء دور نشط وفعال في تنسيق وترشيده

٨٢ - ويشاطر وفده سائر الوفود الترحيب بإعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون، ويؤكد رغبته في التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في تعزيز سيادة القانون.

٨٦ - وأثنى على التعهدات الطوعية التي قدمتها دول أعضاء عديدة في إطار الاجتماع الرفيع المستوى، وأشار إلى أن حكومته أكدت التزامها بالشراكة الحكومية المفتوحة الدولية. والتزمت الحكومة أيضاً، في إطار خطة عمل وطنية، بتوفير أساليب فعالة للإدارة العامة، واشترك المجتمع المدني في عملية وضع وتنفيذ السياسات الحكومية، ووصول الجميع إلى العدالة على قدم المساواة، ومكافحة الفساد مكافحة فعالة. وقد اشترك أعضاء المجتمع المدني في وضع خطة العمل.

٨٧ - إن أوكرانيا تتقدم بثبات في طريق الإصلاح الرامي إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني. وجرى تكريس مبدأ سيادة القانون في دستورها، وفي الأعوام الأخيرة قامت الحكومة، بالإضافة إلى الإصلاحات السابق ذكرها، بالتعامل مع التحدي الأساسي المتمثل في إصلاح الإجراءات الجنائية ونظام العدالة. وقد تلقت الدعم في هذه الجهود من عدد من المنظمات الإقليمية، ومنها مجلس أوروبا، التي قدمت المساعدات للإصلاحات المطلوبة من أجل تحقيق طموحات الحكومة المتعلقة بالتكامل الأوروبي.

٨٨ - إن وفده يتطلع إلى الحصول على تقرير من الأمين العام يتضمن اقتراحات بشأن سبل ووسائل إيجاد مزيد من الروابط بين سيادة القانون والركائز الثلاث الرئيسية للأمم المتحدة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. وسيدعم الوفد بقوة تنظيم مزيد من المناقشات الشاملة لهذه المسألة على مستوى الجمعية العامة.

٨٩ - السيد **تلادي** (جنوب أفريقيا): قال إن سيادة القانون موجودة بخير في جنوب أفريقيا. ودستور البلد متجذر في القيم الديمقراطية لكرامة الإنسان والمساواة والحرية

٨٣ - السيد **بافليشينكو** (أوكرانيا): قال إن احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي هو ركيزة السلام والاستقرار الدوليين، وشرط أساسي لمنع المنازعات وتسويتها، وضمان لإمكانية التنبؤ وللمشروعية في العلاقات الدولية. ويبدأ احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي بالتقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة من جانب الدول الأعضاء والهيئات الرئيسية التابعة للمنظمة.

٨٤ - إن الأمم المتحدة منخرطة بنشاط في التعامل مع طائفة واسعة من التحديات العالمية المتعلقة بسيادة القانون، ومنها تغير المناخ، ومكافحة الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان، وتسوية المنازعات، وبناء السلام. ويثني وفده على عمل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون في دفع المنظمة صوب تنسيق أفضل وأنجع للمساعدات المقدمة في مجال سيادة القانون. وفي أوكرانيا تمكنت الحكومة، بفضل دعم الأمم المتحدة المقدم من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من تنفيذ مشاريع ناجحة تتصل، في جملة أمور، بسيادة القانون في الإدارة العامة، والتمكين القانوني للفقراء، وزيادة الشفافية والتزاهة، ودعم مكتب أمين المظالم.

٨٥ - إن اعتماد إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون كان خطوة إيجابية صوب تحديد رؤية مشتركة شاملة لتوجيه مزيد من التحاور والتعاون فيما يتعلق بسيادة القانون. ويرى وفده أن أولويات تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يجب أن تشمل زيادة فعالية المؤسسات القضائية وشبه القضائية الدولية، وتوفير زخم جديد لترع

عن التقيد بالقيم التي أسست عليها، وهل تتمسك بالمساواة بين جميع أعضائها، أم لا؟

٩٢ - إن مجلس الأمن، باعتباره نتاجا ومصدرا للقانون الدولي، يوفر نقطة انطلاق رائعة للنظر في هذه المسائل. والقرارات الصادرة عن جهاز غير تمثيلي مثل المجلس ستعرض دوما للهجوم لانعدام شرعيتها، بصرف النظر عن محتواها. إن النظام الدولي المحايد والعدل والمنصف يحتاج إلى نظام إدارة يعترف بتساوي جميع أعضاء المجتمع الدولي في القيمة. ولما كان تمثيل أفريقيا ناقصا، فإن مجلس الأمن سيكون بالكاد معبرا عن تساوي جميع الأعضاء في القيمة. إن الجهد المتضافر لتحقيق إصلاح ملموس لمجلس الأمن أمر بالغ الأهمية لتحقيق سيادة القانون على الصعيد الدولي.

٩٣ - وهناك أيضا ما يدعو إلى السؤال هل قرارات مجلس الأمن عادلة أم لا. إن اتخاذ القرار ١٩٨٩ (٢٠١١) الذي يدرج معايير حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة في نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان وتنظيم القاعدة هو تجسيد رائع لتعزيز المجلس لسيادة القانون، ولكن مطلوب أكثر من ذلك لفصل الاعتبارات السياسية عن عملية الإدراج في القوائم والرفع منها. وهناك أيضا حاجة إلى التأكد من أن إجراءات المجلس لا تؤدي إلى الاستهانة بالقانون الدولي، بما في ذلك ترتيب مسؤولية أكبر عن أعمال نفذت باسم مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحدود الإجرائية لولايات المجلس بحاجة إلى توضيح.

٩٤ - وقد أكد وفده مرارا أهمية محكمة العدل الدولية باعتبارها وسيلة للتحقق من التفسير الوحيد الجانِب، ويواصل الوفد تشجيع هيئات الأمم المتحدة، ومنها مجلس الأمن، عندما تواجه مسائل قانونية عويصة على طلب فتوى من المحكمة. ويتعين احترام وتنفيذ فتاوى وقرارات المحاكم الدولية بشكل كامل.

وسيادة القانون. إن المؤسسات العامة والمسؤولين يساءلون، وحقوق الإنسان مصنونة. إن البلد يواجه تحديات، على غرار جميع الديمقراطيات، ولكن إطار عمله الدستوري والتشريعي، مقترنا بسلطة قضائية قوية، قد مكنه من التصدي لهذه التحديات.

٩٥ - إن حكومته ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة. وعلى الرغم من أن الدول هي المسؤولة أساسا، وفقا لمبدأ التكامل، عن كفالة المساءلة والعدل، فإنه إذا كانت نظم العدالة المحلية غير راغبة في التحقيق مع مرتكبي الجرائم الخطيرة أو محاكمتهم أو كانت غير قادرة على ذلك، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتقدم لمنع الإفلات من العقاب. ويثني وفده على مساهمات المحكمة الجنائية الدولية وشتى المحاكم الجنائية الدولية المخصصة في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدل والمساءلة وسيادة القانون. وفي غضون الأعوام العشرة التي أعقبت بدء نفاذ نظام روما الأساسي، واجهت المحكمة الجنائية الدولية تحديات نجمت أساسا عن علاقتها العويصة مع مجلس الأمن، وإن كانت قد تحققت أيضا إنجازات كبيرة، وبخاصة اعتماد التعديلات على نظام روما الأساسي التي تُعرّف جريمة العدوان وتعطي المحكمة ولاية قضائية عليها.

٩٦ - إن من المهم تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي وكذلك على الصعيد الوطني. وبغير ذلك فإن الأمم المتحدة يمكن أن تتعرض لاتهمها بالكيل بمكيالين وبالنفاق. إن سيادة القانون على الصعيد الدولي لا تتمثل فقط في عدد الصكوك الدولية التي اعتمدت أو صدق عليها أو نُفذت، بل أيضا في المحتوى القاعدي للقانون الدولي وفي نزاهته وإنصافه وعدله. وعند تقييم سيادة القانون على الصعيد الدولي، قد يكون من المناسب البدء بسؤال مؤداه هل تعكس الأمم المتحدة مبادئ الديمقراطية التداولية وثقافة التبرير، وهل تعتبر هيئتها مسؤولة

نظام غير رسمي للمحاكم الشعبية يسهل الوصول إلى العدالة في المناطق الريفية، وبذلك يسهم في سيادة القانون.

٩٧ - ومن الجوانب المهمة لكفالة سيادة القانون في بنغلاديش عقد محاكمات في جرائم الحرب للأفراد المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ومنها القتل والاغتصاب والتطهير العرقي، وقعت في عام ١٩٧١. وهناك اعتناء فائق بضمان إجراء المحاكمات وفقا للمعايير والقواعد القانونية الدولية.

٩٨ - إن احترام بنغلاديش للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية يتضح في دورها كواحد من كبار المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي علاوة على ذلك طرف في معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بترع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، والجريمة عبر الوطنية، وفي جميع المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب. إن تعديل العديد من القوانين المحلية لتتواءم مع هذه المعاهدات يؤكد التزام الحكومة بمكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون.

٩٩ - إن بنغلاديش دولة مسؤولة محبة للسلام، وحكومتها نصير قوي للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والعلمانية. وستواصل، مدعومة من شركاء تنميتها الدوليين، وبخاصة الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع الأطراف المؤثرة في مجتمعها، سعيها إلى تدعيم سيادة القانون وإيجاد عالم أفضل للأجيال القادمة.

١٠٠ - السيد أوش (منغوليا): قال إن إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون حدد بوضوح سبيل المضي قدما في تدعيم سيادة القانون. إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومنها تساوي الدول في السيادة، والوفاء بالالتزامات الدولية بحسن نية، وتسوية المنازعات بالوسائل

٩٥ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن الأخطار العديدة التي يتعرض لها السلام العالمي تستوجب إعادة تأكيد إيمان البشر بالتطبيق العادل والمنصف والتزيه للقانون الدولي، والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. إن النظام العادل القائم على سيادة القانون يتطلب تمثيلا أكبر للبلدان النامية في المؤسسات العالمية الكبرى، كمجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، ومؤسسات بريتون وودز، لضمان مبدأ العدالة. ويجب على المؤسسات المتعددة الأطراف أن تساعد البلدان النامية في جهودها لبناء قدرتها على التنفيذ الكفء لسيادة القانون. وعلى الأمم المتحدة أن تزيد من فعالية مساعدتها، وأن توسع نطاقها لتشمل مجالات أوسع من القانون الدولي، وأن تركز على الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء. وعليها أيضا أن تضمن السيطرة الوطنية على أنشطة بناء القدرات وبناء المؤسسات.

٩٦ - وترى بنغلاديش أن مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل يجب أن تحكم العلاقات بين الدول؛ وترى أيضا أن سيادة القانون شرط لازم للسلام والتنمية المستدامين في أي مجتمع. والحكومة منخرطة بنشاط في تعزيز سيادة القانون والعدالة في جميع مناحي الحياة، وذلك أساسا من خلال الإصلاحات الإدارية والقضائية والانتخابية. إن لبنغلاديش حكومة دستورية انتخبت في انتخابات حرة وعادلة وجامعة وذات مصداقية. وفُصلت السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وشكّل عدد من اللجان المستقلة في مجالات مكافحة الفساد، ومراقبة الانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان، والحق في المعلومات، وحقوق المستهلكين. ووضعت ميثاق لحقوق المواطنين لضمان توفير الخدمات العامة لكل مواطن، وسنت الحكومة تشريعا لتيسير حصول الجماعات الضعيفة والمهمشة على الخدمات القانونية المتاحة لها. وهناك

جعلت التثقيف في مجال الديمقراطية من أولوياتها، وتوفر تدريبا غير رسمي بانتظام لمساعدة المواطنين على تحسين معارفهم القانونية، وبذلك يتمكنون من التمتع بكل حقوقهم وحررياتهم، والمشاركة في الحياة العامة والاقتصادية. وحددت الحكومة أيضا لنفسها أهدافا تتمثل في دعم التعامل مع المجتمع المدني، ومكافحة الفساد، وتدعيم التعاون الإقليمي، وتقاسم الخبرة مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٠٤ - إن تعزيز سيادة القانون يتطلب الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان التي تعاني الحرمان. وتقوم حكومته بنشاط بتعزيز المصالح الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في جميع المحافل والمفاوضات الدولية ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٠ وُقِع اتفاق متعدد الأطراف ينشئ مركزا دوليا للفكر والبحث لهذه البلدان. ودعا جميع البلدان النامية غير الساحلية إلى الانضمام إلى هذا الاتفاق الذي سيبدأ نفاذه بعد تصديق ١٠ بلدان عليه، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

١٠٥ - السيد غومندي (موزامبيق): قال إن مناقشة اللجنة السادسة لمسألة سيادة القانون خطوة مهمة في تنفيذ التعهدات التي أعلنت في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بإنشاء نظام دولي مبني على سيادة القانون. إن سيادة القانون وتطويره مترابطان ومتعاضان، على غرار سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية. وللفساد تأثير سلبي للغاية على حياة الشعوب وعلى الأهداف الإنمائية، حيث إنه ينال من ثقة الجمهور والمساءلة والشرعية والشفافية؛ ولذلك يشدد وفده على أهمية سيادة القانون باعتبارها عنصرا لازما لمعالجة الفساد ومنعه.

١٠٦ - إن دستور موزامبيق السابق، الذي اعتمد في عام ١٩٩٠، كان قد أتى بإطار قانوني ديمقراطي مع الفصل بين السلطات، ومهّد الطريق لانتخابات بين أحزاب متعددة.

السلمية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية، تشكل جوهر العلاقات الدولية القائمة على سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون. إن الأمم المتحدة هي المركز العالمي لوضع المعايير في القانون الدولي. إن وفده يثني على برنامج العمل الذي طرحه الأمين العام في تقريره (A/66/749)، وسيعمل على تنفيذه بلا هوادة.

١٠١ - وفي الوقت ذاته فإن الحكم الرشيد وسيادة القانون أمران لا غنى عنهما للنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع، وقد أدمجا في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٥ اعتمدت منغوليا الهدف ٩ من أهدافها الإنمائية للألفية، "تعزيز حقوق الإنسان، ودعم الحكم الديمقراطي، وعدم التسامح مطلقا مع الفساد".

١٠٢ - إن منغوليا، باعتبارها عضوا في المجتمع الدولي، طرف في أكثر من ٢٤٠ اتفاقية متعددة الأطراف، بما فيها المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وكان أحدثها البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ومنذ اعتماد دستور منغوليا في عام ١٩٩٢، الذي يتضمن أحكاما جديدة خاصة بتطبيق المعاهدات الدولية، انخرطت الحكومة في إصلاحات قانونية واسعة لمواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية. وسُنّت قوانين جديدة لإصلاح السلطة القضائية الوطنية، ومكافحة الفساد، وكفالة الحكم الرشيد، وإصلاح الخدمة العامة، وهيئة ظروف مواتية لمؤسسات الأعمال.

١٠٣ - وقادت هذه العملية أيضا إلى أساس قانوني سليم لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. إن الحكومة، إذ تدرك أن المشاركة الواعية للمواطنين أمر أساسي للديمقراطية دائمة،

أما الدستور الحالي، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤، فقد أعاد تأكيد المبادئ التوجيهية الأساسية لسيادة القانون الديمقراطية، وحرية التعبير، وحرية الانتماء إلى الأحزاب السياسية، واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وطور هذه المبادئ وعمّقها. ونص أيضا على وجود أمين للمظالم يحمي الأفراد من إساءة استغلال السلطة. وجرى بعد ذلك إدخال إصلاحات قانونية وقضائية، ومنها إصلاح قوات الشرطة، لتعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات التي تتولى إقامة العدل. وقد سبقت الإصلاحات الدستورية والقضائية مشاورات عامة أتاحَت للمواطنين والسياسيين والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من أطراف المجتمع المدني المؤثرة الاشتراك في البحث عن حلول.

١٠٧ - وعلى الصعيد الدولي فإن سيادة القانون والاحترام التام لمبادئ الميثاق والقانون الدولي يجب أن يركز عليهما التعاون والتعايش السلمي بين الدول. ويجب أن تشجع أنشطة الأمم المتحدة الامتثال العالمي لهذه المبادئ. ويجب أن يكون التركيز الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على تعزيز القانون الدولي ونشره وتدريبه، وتشجيع مشاركة أوسع لجميع الدول في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، وبناء القدرات الوطنية على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية. وقد أتاحَت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وسيلة للبلدان الأفريقية لتدعيم حكمها الديمقراطي وهاكل الحوكمة فيها، بتقاسم وتعميم أفضل الممارسات في مجال الحكم والشفافية والمساءلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.